السياسة الامريكية تجاه اقليم كردستان 2003-2017

م.د. منتهى صبري مولى المنصوري
جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات
م.د. لطفي جميل محمد
جامعة ميسان/ كلية التربية

الملخص.

إن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف عند سياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه اقليم كردستان العراق للمدة من (2003 – 2017). إذ أنه بعد عام 2003، كان هناك تغييرا ملحوظ في سياسة الولايات المتحدة تجاه إقليم كردستان، ومن خلال البحث سنحاول توضيح الأسباب التي تقف وراء هذا التغيير الامريكي الذي انعكس ايجابيا مرة وسلبيا مرة أخرى على تاريخ الاكراد في العراق.

بلا شك أن سياسة الولايات المتحدة في البدء كانت تنحو باتجاه دعم إقليم كردستان ومطالبه بالحكم الذاتي، وذلك لاحتواء نفوذ الجماعات الدينية الشيعية المدعومة من قبل ايران، فضلاً عن مصالحها النفطية في العراق، وضمان الاستقرار، واحتواء النفوذ الإيراني في العراق ايضا.

غير أن مطالب الأكراد بالاستقلال عن العراق، كان يعدّ حدثا يثير القلق في المنطقة ومحيطها الاقليمي. لذلك رفضت الولايات المتحدة فكرة الاستقلال والانفصال الكردي التام عن العراق، على اعتبار أن ذلك يهدد السياسة الامريكية في العراق بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام . فضلا عن وجود عوامل داخلية متمثلة بأوضاع العراق وما شهده من صراعات داخلية، يضاف لذلك العوامل الخارجية التي أثرت على السياسة الامريكية تجاه اقليم كردستان، والمتمثلة بتأثير الدول الكبرى مثل روسيا والصين خاصة ودول الاقليم والمنطقة مثل ايران وتركيا ودول الخليج العربي، لذلك قامت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه أكراد العراق على مدى ما يحقق مصالحها في المنطقة.

وهذه الدراسة تحاول الوقوف عند تلك المتغيرات التي حصلت على سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه إقليم كردستان العراق، وايضا تسليط الضوء على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تلك المتغيرات، فضلا عن الموقف الدولي والإقليمي من استفتاء ايلول 2017.

المقدمـــــة :

بعد حرب الخليج الثانية [i] وانسحاب نظام صدام حسين من الكويت، عمدت الولايات المتحدة على ابقاء النظام في العراق، ولم تدعم الانتفاضة التي شهدها العراق عام 1991. فقد اعتبرت الولايات المتحدة نهاية صدام حسين سيشكل خطرا على العراق والمنطقة كلها، ويمكن أن يدمر الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط، فقد كانت قلقة من أن يتم استغلال ذلك من قبل منافستها إيران . وكان الموقع الجغرافي للعراق حاسمًا، ذلك لحدوده المشتركة مع كل من إيران والسعودية وسوريا والأردن وتركيا والكويت، كما ويمتلك احتياطا نفطيا كبيرا، فضلا عن عدد سكانه، لذلك فان الولايات المتحدة كانت تخشى من التدخل الايراني في المنطقة في حال اسقاط حكومة صدام حسين الموالية لدول الخليج ضد ايران[ii].

غير أن الولايات المتحدة لم تبق على موقفها الداعم لنظام صدام حسين في العراق، فقد وجدت أن "النصر والسيطرة على العراق سيعطيان " الولايات المتحدة ما أسماه النفوذ الحرج على الاقتصادات الآسيوية والأوروبية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستضع يدها على مصادر النفط العراقية المهمة على صعيد استقرار أسواق النفط العالمية والقطاعات الاقتصادية الأمريكية، فوجدت أن إزالة نظام صدام من العراق والذي اصبح معادي لسياستها سيؤمن تدفق النفط والاستقرار في اسواق النفط العالمية، لاسيما بعد أحداث 11 ايلول 2001[iii]، إذ تغيرت السياسة الامريكية تجاه العراق واخذت بالتحضير لتغيير النظام من خلال التدخل العسكري المباشر وبحجة نشر الديمقراطية وانهاء الحكم الدكتاتوري في العراق، فقامت بغزو العراق في اذار 2003[iv].

بعد حرب 2003، أصبح إقليم كردستان العراق ذا أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية وذلك لأنه كانو من المؤيدين لهذا الغزو وقد ساهم فيه، كما ان العراق أصبح جزءًا مهمًا من استراتيجيات الولايات المتحدة للحفاظ على الهيمنة ومصالحها في الشرق الأوسط ايضا . لذا اتخذت الادارة الامريكية خطوات إلى الأمام للتحول الإقليمي تجاه إقليم كردستان، وتلك التحولات مدفوعة من قبل مصالح الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة[v]. وعليه شهدت السياسة الامريكية إعادة توزيع السلطة في النظام الدولي لصالح مصالحها عبر إعادة هيكلة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بالطريقة التي تسهم في تعزيز

موقعها والدفاع عن مصالحها الأساسية على وجه التخصيص، فقد اعتقدت ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش الابن (George W. Bush)[vi] أن الديناميكية في المنطقة تتجلى في ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة، والافتقار إلى الديمقراطية، تشكل تحديا وتعوق سياستها، ويقابل ذلك الوجود الايراني الذي يشكل تهديدا لمصالحها ايضا، لذا كان على الولايات المتحدة الاستفادة من إعادة توزيع القوة دوليًا، وفي هذا السياق اعتقدت إدارة بوش أن إزالة نظام صدام وإنشاء شركاء مستقلين وديمقراطيين واستراتيجيين في بغداد، مع إبقاء الأكراد في الداخل ستجعل من العراق قاعدة رئيسية وجديدة للمحافظة على هيمنتها . وعلى هذا تقوم الاستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية في العراق والمنطقة على احتواء أو إزالة الأنظمة المناهضة لها، وإبقاء إيران تحت السيطرة، مع تأمين إمدادات النفط في المنطقة، ودعم وتعزيز الديمقراطية، والحفاظ عليها لمواجهة الجماعات الإرهابية[vii].

ومن جانب آخر، أكدت الولايات المتحدة الامريكية على وحدة العراق، وتحويله إلى شريك استراتيجي لتتمكن من التحكم في الشرق الأوسط، ومنذ عام 2003، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه إقليم كردستان مبنية على مبدأ الحفاظ على علاقات وديه مع الأكراد، من دون تعريض وحدة العراق للخطر . وفي هذا الشأن وجدت الولايات المتحدة في الاستقلال الكردي وادعائهم بشأن كركوك والمناطق المتنازع عليها بين بغداد واربيل، تهديدا لسياستها ومصالحها في العراق، لذا ركزت السياسة الامريكية على الحفاظ بعلاقات متوازنة مع الأكراد، والتأكيد على إقامة حكومة مركزية قوية في بغداد[viii].

نظرة عامة على تطور سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق 2003-2005

إن إبقاء العراق شريكًا مستقرًا واستراتيجيًا في المنطقة، يعدّ أحد أهداف الولايات المتحدة الصريحة بعد إزالة نظام صدام عام 2003، فالولايات المتحدة وحلفاؤها لديهم مخاوف جدية فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية للعراق. لذلك أعلنت أنها تعارض أي محاولة للانفصال الكردي، فقبل يوم واحد من بدء العمليات العسكرية في العراق صرحت الادارة الامريكية في بيان مشترك[ix] صدر عن الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش ورئيس وزراء بريطانيا توني بلير (Tony Blair)[x] ورئيس وزراء اسبانيا خوسيه ماريا أزنار (Jose Maria Aznar)[xi] خلال القمة التي عقدت في جزر الأزور في 16 اذار 2003، أكدوا فيه أن هدفهم الرئيسي هو إزالة نظام صدام حسين من الحكم كما أكدوا على أن قوات التحالف ستحترم السلامة الإقليمية للعراق بعد عام 2003 [xii].

ومع بدء "**عملية حرية العراق**" في 19 اذار 2003، التي انتهت باحتلال العراق واسقاط النظام فيه، وفي 10 نيسان من العام نفسه اكدت الولايات المتحدة أنها لن تدعم سياسة الأكراد في الاستقلال [xiii]. كما أنشأ "**مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية**" في أوائل عام 2003، بقيادة الجنرال جاي .م. غارنر (**Jay Montgomery Garner**)[xiv] وسرعان ما حلت محلها سلطة "**الائتلاف المؤقت**"[xv] في 16 ايار 2003، بقيادة بول برايمر (**Paul Bremer**)[xvi]، وكانت مهمة بريمر الرئيسية، الإشراف على إعادة بناء العراق ودعم الشعب العراقي في وإقامة نظامه الديمقراطي. فضلا عن ذلك، كان على بريمر أن يقدم تقاريره إلى الولايات المتحدة، تلك التي تتعلق بالحفاظ على أهداف اتفاق السلام الشامل في العراق، وفي 13 تموز 2003 تم تأسيس **(مجلس الحكم العراقي)** الذي شمل السنة والشيعة والأكراد والأقليات الأخرى، كما حصل الاكراد على عدة مناصب . ولاول مرة وبدعم امريكي يصبح الاكراد في الحكم الى جانب العراقيين حيث تم منحهم (25) مقعدا في المجلس[xvii].

ومن الجدير بالملاحظة أن سلطة التحالف المؤقتة، وعلى وفق قرار الأمم المتحدة (1483) في 22 ايار 2003، كانت هي صاحبة السلطة الحقيقية وتتمتع بحق نقض أي قرار يتخذه مجلس الحكم العراقي . يضاف لذلك وفي اذار 2004، بعد جهد مكثف تمت صياغة الدستور العراقي المؤقت، وفيه تم الاعتراف بحكومة إقليم كردستان في ثلاث محافظات من العراق، بالإضافة إلى ذلك، اعترف هذا الدستور أن النظام في العراق يقوم على الفدرالية وكذلك كردستان [xviii]. بعدها قام بول بريمر بزيارة اقليم كردستان في 25 حزيران 2003، ووعدهم بأن حكومته ملتزمة بالتمسك بعراق فيدرالي[xix].

كان هذا التغيير السياسي الأول والأهم في سياسة الولايات المتحدة تجاه كردستان، وفي عام 2005، تمت صياغة الدستور العراقي الدائم، وخلال الانتخابات البرلمانية العراقية في كانون الثاني 2005، دخلت الطموحات الكردية لأقامة دولة مستقلة للمرة الاولى، وعلى اثر ذلك اجرى الأكراد استفتاء غير رسمي بشأن الحق في تقرير المصير، وطلبوا من الناخبين أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون أن يصبحوا جزءًا من العراق أو أن يصبحوا دولة مستقلة . واتضح ان حوالي (98٪) من الأكراد صوتوا لصالح الانفصال [xx]. ونتيجة لهذه التطورات، تمت دعوة مسعود بارزاني [xxi] إلى واشنطن في 25 تشرين الاول 2005، وعقد اجتماعًا رسميًا مع جورج دبليو بوش في البيت الأبيض . ويعدّ هذا الحدث الأول من نوعه في تاريخ كردستان الذي تم فيه دعوة زعيمهم من قبل الرئيس الامريكي[xxii]. يمكن القول أن هذا التغيير المحدود في السياسة الأمريكية تجاه إقليم كردستان استند على فرضية مفادها، بأن الأكراد يمكن أن يكونوا حلفاء ويمكن أيضا الاعتماد عليهم في

المساهمة على تنفيذ سياسة الولايات المتحدة في العراق، مع وجود شركائها في بغداد لمواجهة الجماعات الإرهابية، وتعزيز هيمنتها على المنطقة واحتواء النفوذ الايراني.

موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه كركوك والمناطق المتنازع عليها

2003 -2011

يعتبر الصراع بين بغداد وأربيل بعد عام 2003، أحد أكثر الصراعات السياسية التي تهدد استقرار وسلامة وحدة العراق . فقد ارتبط أصل النزاع بين حكومة إقليم كردستان وحكومة بغداد باثنتين من وجهات النظر الرئيسية التي هيمنت على الساحة السياسية العراقية بعد عام 2003. **ووجهة النظر الأولى،** كانت تقوم على دعم الإدارة الأمريكية للعرب العراقيين الذين أصروا على إنشاء حكومة مركزية قوية على حساب المناطق الفيدرالية. وجهة النظر هذه قد تم ذكرها في القانون النموذجي للتحكيم في عام 2004، **والوجهة الثانية** اعتبرت هذه الخطوة ضمان للحفاظ على وحدة أراضي العراق ومنع تفككها في حال انفصال كردستان. وقد اتبعت الحكومات العراقية المتعاقبة التي تأسست بعد عام 2003، هذه السياسة، بينما سعى سياسيوا الأكراد الى ضم كركوك إليهم وطالبوا باتخاذ التدابير اللازمة ومنها:[xxiii].

أولاً : تقوم مجموعة التقنيات المتكاملة ولجانها ذات الصلة بتكثيف جهودها لإزالة كل الظلم والإجراءات غير القانونية التي اتخذها نظام صدام حسين في كركوك والعراق المناطق المتنازع عليها، وشدد القانون الإداري الانتقالي على أنهيجب أن تشرف على عودة الأفراد إلى محافظاتهم الأصلية وتعويضهم، وأخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف . أما ما يتعلق "بالجنسية " فيجب الغاء جميع المراسيم ذات الصلة، وتوفير الحرية الكاملة لكل الناس لتحديد هويتهم العرقية والقومية الخاصة بهم[xxiv].

ثانياً، قام نظام صدام حسين خلال عملية التعريب بتغيير "النظام الإداري" الحدودي في المناطق المتنازع عليها، لذلك يجب العمل على إزالة سياسة التمييز هذه.

ثالثاً، في المرحلة النهائية، سيتم اتخاذ تدابير لضمان "إجراء تعداد عادل وشفاف مع دستور دائم، فإن المادة (140) من الدستور الدائم لعام 2005 شددت على تنفيذ المادة (58) بشأن كركوك والمناطق المتنازع عليها، وكان ينبغي للسلطات التنفيذية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ هاتين المادتين من خلال ضمان الاستفتاء "الذي يجب أن يتم في موعد لا يتجاوز 31 كانون الاول 2007[xxv]. يتضح أن حكومة

اقليم كردستان كانت واثقة من أن الأكراد في كركوك والأراضي المتنازع عليها كانوا الأكثرية وإن أي استفتاء سيجرى في هذه المنطقة سيكون لصالح كردستان.

وللفترة من عام 2006، شهد العراق وفي عهد حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي [xxvi] حرب أهلية طائفية بين الشيعة والسنة، على وجه الخصوص بعد تفجير المزار الشيعي في سامراء في شباط 2006، لذا أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش في اذار من العام نفسه عن استراتيجية جديدة للتعامل مع التمرد والحفاظ على الامن في العراق، لهذا قامت الاستراتيجية الأمريكية على مواجهة الجماعات الإرهابية، وزيادة عدد القوات العسكرية وتحسين قدرة القوات العراقية . ونشرت توصياتها في كانون الاول عام 2006، التي شددت على تشكيل حكومة قوية في بغداد[xxvii].

وفيما يتعلق بموقف السلطات العراقية من قضية كركوك، فقد سعت لمنع إجراء أي نوع من الاستفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها . وفي هذا السياق، اكد ريان كروكر(**Ryan Crocker**)، السفير الأمريكي السابق في العراق في 16 اب 2007، أنه "يبدو غير محتمل للغاية أن الاستفتاء سيجري بحلول نهاية العام، مشيرا إلى عدم وجود الإعداد له، فضلاً عن المشاحنات الطائفية، وحث هذا التقرير الإدارة الأمريكية لمنع تنفيذ المادة (140) من الاستفاء[xxviii].

في الواقع، كان من الواضح أن العرب والتركمان الذين يعيشون في العراق رفضوا بشدة تنفيذ هذه المادة، كما فعلت تركيا، لأن الأخيرة كانت دائمًا ضد إجراء استفتاء في تلك المناطق . كما كان من الواضح أنه خلال عام 2007، شاركت إدارة بوش في الأمم المتحدة من أجل تأجيل تنفيذ هذه المادة، حيث كانت الولايات المتحدة قد أطلقت استراتيجية جديدة لمواجهة التمرد في العراق، بمساعدة العرب السنة الذين أسسوا (مجالس الصحوة)، لذا فإن التحالف العربي السني ضد تنظيم القاعدة كان له عواقب سلبية على مطالب الكرد، خاصة فيما يتعلق بكركوك والمناطق المتنازع عليها . وعليه سعت الولايات المتحدة إلى تأجيل تنفيذ المادة (140) من الدستور، ومن خلال الدعم المباشر من إدارة بوش في آب 2007، أقر مجلس الأمن لائحة 1770، والتي تطلب من بعثة الأمم المتحدة مساعدة العراق في اتخاذ خطوات نحو حل مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق[xxix].

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من نية حكومة إقليم كردستان لتكون جزءا من العملية السياسية العراقية واحترام السلامة الإقليمية للعراق، فقد تركزت استراتيجيتها الرئيسية على توسيع استقلال حكومة إقليم كردستان ومشاركتها في العملية السياسية الجديدة، فقد سعت الى تحديد حدودها من خلال حل مسألة

الأراضي المتنازع عليها بين أربيل والحكومة المركزية[xxx]، لكن تدهور الوضع العراقي منذ عام 2004، أثار شكوكا جدية حوله إقامة نظام ديمقراطي ناجح في العراق والحفاظ على استقرار هذه الدولة، فقد أكد العديد من المحللين السياسيين أنه يمكن الحفاظ على سلامة العراق من خلال إنشاء سلطة مركزية قوية، وشجعت الإدارة الأمريكية على التفكير في صيغة جديدة للحفاظ على وحدة العراق وإقامة شراكة حقيقية بين جميع المجموعات العراقية[xxxi]. ومثال على ذلك، اقترح جوزيف روبينيت "جو" بايدن (**Joseph Robinette Biden**)، للكونغرس الاميركي في 26 ايلول 2007، مشروع تضمن أن تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية: واحدة من أجل الأكراد، وواحدة للمكون الشيعي والاخيرة للمكون السني، وحدد بايدن العديد من النقاط لتطبيق هذا الاقتراح[xxxii] ومنها:

أولاً : على وفق الدستور العراقي، يجب تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية، مع حكومة مركزية ، تكون سلطتها خاضع للسيطرة.

ثانياً : أشار إلى أن التوزيع العادل لعائدات النفط بين هذه المجموعات الثلاث ستقنع العرب السنة بدعم هذه الفكرة.

ثالثاً : واقترح عقد مؤتمر دولي لدعم العراق، ودفع دول المنطقة إلى احترام سلامة العراق وعدم التدخل في شؤونه[xxxiii].

ومن الجدير بالذكر، أن هذه المقترحات لم يأخذ فيها موقف المكونات القومية والطائفية في عموم المجتمع العراقي. وإنما فصّلت وكأنه لم يوجد شعب عراقي، له إرادة وتطلع.

وعلى وفق ما تقدم، أصبحت المناطق المتنازع عليها عام 2008، نقطة مركزية للصراع بين حكومة نوري المالكي وإقليم كردستان، لدرجة قد تؤدي إلى صراع مسلح . وفي هذا الصدد، حاول الجيش العراقي في اب 2008، الدخول إلى منطقة خانقين. إلا ان الامم المتحدة وبدعم من السلطات الأمريكية ومن أجل الحفاظ على الاستقرار في العراق وتجنب الصراع المسلح، شجعت الجانبين على تخفيف خلافاتهما والعمل على تجنب أي توتر، مع انسحاب القوات العسكرية من كلا الجانبين من المنطقة ذاتها . وقد كان موقف الأمم المتحدة هذا بدافع من سياسة الإدارة الأمريكية في العراق التي تهدف إلى تأخير الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها . فضلا عن ذلك، كان قرار الأمم المتحدة لصالح الحكومة المركزية، لأنها طالبت بحل "الحدود الداخلية المتنازع عليها "، على وفق المادة (140)، في حين أن وقت تنفيذ هذه المادة قد مرّ، بمعنى آخر انتهاء أثرها القانوني، مع عدم تفاعل الأمم المتحدة بتنفيذ المادة المشار إليها[xxxiv].

مع انخفاض الصراع الطائفي في العراق نهاية عام 2008، كثفت الولايات المتحدة جهودها للبقاء لمدة أطول في البلاد، وفي هذا الشأن تم توقيع اتفاقيتين رئيسيتين بين الجانبين، في 17 تشرين الثاني عام 2008، وشتملت "**اتفاقية الإطار الاستراتيجي**" **(SFA)** و"**اتفاقية الأمن**" على العديد من النقاط التي جسدت المصالح المشتركة لكلا الدولتين . وعلى وفق هذه الاتفاقيات فأن الولايات المتحدة لن تستخدم الأراضي العراقية لمهاجمة دول إقليمية ولن تطلب إقامة قاعدة عسكرية دائمة لها [xxxv]. كما أكدت الاتفاقيتين على أن الولايات المتحدة سوف تعمل على دعم الديمقراطية واقامة نظام فيدرالي في العراق . وأكدت الاتفاقيتن أنه في حال تعرض العراق لتهديدات داخلية وخارجية، فإن كلا الطرفين يتخذ إجراءات فورية للتصدي لتلك التهديدات. اما من الناحية الاقتصادية، فإن الجانبين سيحاولان تحسين الاقتصاد العراقي والقطاعات النفطية. وأخيراً، فيما يتعلق بالأمن والاستقرار، اكدت الاتفاقية الامنية على تحسين القوة العسكرية العراقية وعلى إقامة روابط قوية بين الجانبين. على هذا الأساس، وافق الجانبان على أن يكون 31 كانون الاول 2011، موعدا لانسحاب القوات الأميركية من العراق[xxxvi].

أما فيما يتعلق بمشكلة كركوك، فأن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، قدمت توصياتها الأولى والثانية إلى حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في 22 نيسان 2009، في تقريريها الذي تضمن اربع خيارات للتعامل مع مشكلة كركوك[xxxvii].

الخيار الاول: أنه من الحيوي توضيح مفهوم الاستفتاء، وتسجيل الناخبين، وجميع المناطق التي سيشملها الاستفتاء وينبغي شرح الأسئلة بدقة وتوضيحها.

الخيار الثاني: يمكن أن تبقى محافظة كركوك من دون الحاجة لضمها إلى أي محافظة أخرى أو إقليم.

الخيار الثالث : أن يكون لكركوك وضعها الخاص بها، واقترحت أن تكون إدارة مشتركة لكركوك[xxxviii].

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن القول أن غالبية توصيات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق كانت مخالفة للمادة (140) وهذا ما يؤكد على عدم رغبة الولايات المتحدة بضم كركوك للاكراد.

ومن جانبه اتهم فؤاد حسين رئيس هيئة الأركان في رئاسة حكومة إقليم كردستان ان السبب وراء الصراع بين الأكراد والعرب العراقيين، هو أن سياسة الأحزاب في بغداد ليس لديها تجربة ديمقراطية ولا ترغب

في خلق نظام ديمقراطي فيدرالي في العراق، في حين أن حكومة إقليم كردستان والسلطات الكردية، هدفها الرئيسي هو تثبيت النظام الفيدرالي والديمقراطي . فضلا عن ذلك، أنه أكد على أن تجاهل وعدم تنفيذ الدستور على أسس فيدرالية وديمقراطية، كان السبب الرئيسي للخلاف بين الجانبين[xxxix].

في الوقت نفسه، أشار بريت ماكغورك (**Brett McGurk**)، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون العراق وإيران، أن أحد التحديات والتهديدات التي تواجه المصالح الأمريكية في العراق هو الخلاف بين بغداد وأربيل، الذي تجلى في السعي إلى تقاسم السلطة، وتقاسم الإيرادات . هذا الخلاف بلا شك يهدد استقرار العراق والمصالح القومية الأمريكية ليس فقط في العراق فحسب، وإنما في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ووفقا لقائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق ريمون أوديرنو (**Raymond Odierno**)، الذي اعتقد ان التوتر الكردي العربي ليس فقط يشكل تهديدا للاستقرار، ولكن أيضا يمكن أن يكون عامل مساعد للقاعدة في تحقيق أهدافها في العراق[xl].

شهدت السياسة الامريكية في العراق والشرق الأوسط من 2009 إلى 2011 تغيير في الاتجاه، بالمقارنة مع إدارة بوش التي كانت تميل إلى التدخل المباشرة في العراق وإقليم كردستان . وفي هذا السياق، فقد كانت الأولويات الرئيسية للولايات المتحدة بعد عام 2009، هي سحب قواتها العسكرية من العراق . لهذا في ايار 2010، نشر تقرير (NSS) الأمريكي على ضرورة أن تتسلم قوات الأمن العراقية مقرات القوات الامريكية في العراق [xli]، وفي خطوة من الولايات المتحدة الامريكية لدعم حكومة كردستان قبل انسحابها عمدت الى فتح قنصليتها في أربيل بتاريخ 10 تموز 2011. وبهذا الشأن، أكد فلاح مصطفى، رئيس حكومة إقليم كردستان، أن فتح هذه القنصلية يعتبر "خطوة إلى الأمام في ترسيخ العلاقات القائمة بين إقليم كردستان والولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعد الطريق لشراكة استراتيجية [xlii]. ولأهمية كردستان بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية اشار مايكل ويليامز (**Michael Williams**) ان كردستان ومنذ سقوط نظام صدام تعدّ المنطقة الاكثر اماناً واستقراراً في المنطقة[xliii].

أهم العوامل تؤثر على السياسة الأمريكية

تجاه إقليم كردستان العراق.

فيما يتعلق بالعوامل الداخلية التي ركزت عليها السياسة الامريكية كانت هي، النفط الذي يعدّ من المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة في العراق . اذ يحتوي العراق على ما يق ارب من (141) مليار برميل من " الاحتياطيات النفطية، ويأخذ المركز الخامس بين دول العالم من حيث "النفط الخام المثبت دوليا". فضلا عن ذلك، سيكون العراق في عام 2035، ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم. وعلى وفق وكالة الطاقة الدولية، فإن "العراق يمكن أن يصل إلى (6,1) مليون برميل يوميًا بحلول عام 2020 و(8,3) مليون برميل يوميا في عام 2035، يضاف لذك، أن الولايات المتحدة تجد أن الحفاظ على العراق كدولة موحدة، سيعزز الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا ما سيكون عامل مساعد في زيادة انتاج النفط العراقي، مع تجنب أي توتر ممكن أن يهدد مصالح الولايات المتحدة فيه. وسيساعد ذلك ايضا الولايات المتحدة، بالتعامل السهل مع دولة عراقية واحدة بدلا من اثنتين [xliv]. علما أن الولايات المتحدة وخاصة بعد عام 2003، كانت تهدف إلى إقامة نظام مؤيد لها. اي بما يسمح للولايات المتحدة أن تكون لها قواعد عسكرية في العراق ذات الموقع الاستراتيجي في المنطقة، ويشكل بوابة للوجود الأمريكي في الخليج العربي، كل هذه العوامل دفعت الولايات المتحدة للتركيز على الحفاظ على استقرار العراق وحدته والضغط على الأكراد للبقاء في إطار العراق[xlv].

وخلال عام 2009، بادرت الولايات المتحدة الامريكية على إنشاء نقطة تفتيش مشتركة بين الحكومة العراقية والجيش الكردي . وخلال النقاش حول الانتخابات العراقية الجديدة في عام 2010، حصل الأكراد على وعود من الولايات المتحدة لتنفيذ المادة (140) إذا ما شاركوا في انتخابات ومع ذلك، فإن الإدارة الأمريكية لم تحقق وعدها فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها . كل هذه الوعود كانت تهدف إلى تشجيع الأكراد على المشاركة في العملية السياسية في العراق، لكن يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تتخذ أي إجراء لحل هذه المشكلة بشكل جذري، وأن انسحابهم من العراق ومن دون حسم قضية المناطق المتنازع عليها، هو ما يؤكد نوايا الولايات المتحدة تجاه الأكراد[xlvi].

ومن العوامل الداخلية التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية لتأجيل انفصال كردستان، جاءت بعد ان اتهمت مطلع عام 2010، رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي يسعى لولاية ثانية، باتباع سياسة تهميش الاكراد والسنة العرب في العراق، وبعد وقت قصير من انسحاب القوات الأمريكية في كانون الاول 2011، اصدر المالكي في الشهر نفسه مذكرة ضد طارق الهاشمي نائب رئيس العراق انذاك بعد اتهامه

بدعم الجماعات الإرهابية في العراق، كما رفضت الولايات المتحدة سياسته في عزل رافع العيساوي وزير المالية. لاسيما ان تلك الاجراءات التي اتبعها المالكي حسب رأي الساسة الامريكان أثارت الاحتجاجات في المدن السنية، وتسببت في تدهور الأمن في العراق [xlvii]. فضلا عن ذلك، اتهمت الولايات المتحدة الامريكية المالكي باتباع سياسة التهميش تجاه كردستان العراق. وإزاء ذلك ظهرت آراء متشائمة داخل الولايات المتحدة، وخاصة في الكونغرس، وادعت أن هذه السياسة ستزيد من عدم الاستقرار في البلاد مما تؤثر على السياسة الأمريكية تجاه إقليم كردستان[xlviii].

لا شك أن تلك التطورات التي شهدها العراق، دفعت الولايات المتحدة بعدم النظر في موضوع استقلال كردستان، فضلا عن أن تلك التطورات قد رفعت من سقف المخاوف الأميركية تجاه وحدة العراق وأمنه إذا ما أتخذت خطوه متقدمة تجاه انفصال الإقليم عن العراق.

أهم العوامل الخارجية التي اثرت على السياسة الامريكية تجاه اقليم كردستان

لاحظت إدارة الولايات المتحدة الامريكية ان دعم الدولة الكردية المستقلة سيؤدي إلى تغيير في الحدود الجغرافية لدول أخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة، وهذا يعني ظهور نظام إقليمي جديد. هذا التغير في الحدود قد يؤدي في النهاية إلى تغيير في توازن القوى وسينعكس بالضد من مصالح الولايات المتحدة في المنطقة . لذلك كانت قلقة من ان دعمها للاستقلال الاقليم، الذي بدوره سيجعل الأكراد والأقليات الأخرى في المنطقة بما في ذلك إيران وسوريا وتركيا يتخذون نفس الخطوات، وهذا بلا شك سيؤدي إلى عدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مما سيسبب في حروب اقليمية، وبالتالي سيشكل تحدياً أمنيا كبيراً للمنطقة على المدى الطويل[xlix].

تُعدّ ايران من اهم العوامل الخارجية المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة تجاه اقليم كردستان، فبعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، كان أحد التحديات الرئيسية أمام الولايات المتحدة هي تحويل العراق إلى شريك ديمقراطي واستراتيجي يمكن الاعتماد عليه، إلا أن ايران كان لها تأثيرها في العراق، فقد كان هدف إيران الرئيس هو توسع نفوذها في العراق ومنع الهيمنة الامريكية على العراق، ومن ثم منع استخدام العراق كقاعدة عسكرية امريكية لضربها . لذا فأن الصراع والمنافسة بين الجانبين أثر بشكل مباشر على سياسة الولايات المتحدة تجاه كردستان والعراق ككل . وبعبارة أخرى، فإن احتمال وجود مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران كان له تداعياته على الموقف الكردي، خاصة مع صعود دور إيران في العراق وتوسعها وتأثيرها على

الجماعات الدينية الشيعية [i]، دفع هذا بالولايات المتحدة لدعم كردستان كحليف علماني ومؤيد لها في العراق، ولهذا السبب أظهرت الولايات المتحدة موقف مرن نحو المطالب الكردية الفيدرالية، إلا أن التدخل الايراني في الحرب الاهلية العراقية 2007، دفعت الولايات المتحدة الى التفكير بابقاء العراق موحدا افضل لمصلحها، إذ أن تفكك العراق من خلال منح الاكراد الاستقلال سيدعم ايران ويمنحهم الهيمنة على المناطق الشيعية الجنوبية مما يهدد المصالح الامريكية فيها[ii].

كما وتعد تركيا أيضاً من اهم التحديات الإقليمية الرئيسية واحد العوامل الخارجية التي أثرت على سياسة الولايات المتحدة تجاه كردستان العراق، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على الدولة التركية كاحدى اهم الشركاء الإقليميين في المنطقة. مما دفعها بالاهتمام بالمصالح التركية ومخاوفها فيما يتعلق بالقضية الكردية، وتعدّ القضية الكردية واحدة من التهديدات الرئيسية لسلامة أراضيها، اذ ان منح اكراد العراق الاستقلالهم، سيثير الأكراد في تركيا ويدفعهم نحو الانفصال، لاسيما ان تركيا تعاونت مع الولايات المتحدة في الحرب ضد العراق، وقدمت عددا من الشروط قبل الحرب، كان من اهمها، منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق. ونزع سلاح البيشمركة، كما طالبت بإعطاء حقوق أوسع للسكان التركمان. لذا اتفقت الولايات المتحدة الامريكية مع تركيا وحلفائها الإقليميين لمنع إنشاء دولة كردية مستقلة في العراق يمكنها أن تحرض الحركات الانفصالية في تركيا والمنطقة[iii].

ومن العوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة الامريكية تجاه اقليم كردستان ايضا، وهي تلك المرتبطة بالدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة . على وجه التحديد دول الخليج (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، قطر وعمان) وتعتبر تلك الدول من الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة والمساهمة في الاستقرار والأمن في المنطقة، أذ أن تلك الدول تمتلك أكثر من (50٪) من احتياطيات العالم من النفط و ثلث الغاز الطبيعي، ومعظم حكام هذه الدول رفضت الانفصال الكردي لعدة اسباب[iiii] منها:

أولا: خسارة العرب السنة العراقيين بعد إزاحة نظام صدام، السلطة والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها سابقا.

ثانيا : أن حكام دول الخليج على المذهب السني، وهذا ما يجعلهم قلقون من صعود الشيعة والأكراد في العراق الجديد، وهيمنتهم على الحكومة الجديدة.

ثالثا: أن حكام الخليج العربي يعتقدون أن الدول العراقية الجديدة اصبحت تحت السيطرة الإيرانية، وهذا ما يشكل تهديدًا للعالم السني العربي.

رابعا : رفض حكام الخليج العربي بقوة صياغة الدستور العراقي في عام 2005، فقد كانت هناك بعض النقاط المشتركة بينهم للاتفاق بشأن العراق والنظام السياسي خاصة بعد عام 2003[liv]. اهمها أنهم رحبوا بانسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق ونهاية الاحتلال . وأيدوا السلامة الإقليمية للعراق ومواجهة أي محاولات لتقسيم العراق، بحجة أن الهوية العراقية هي العربية، وفي محاولة لتعزيز موقف العرب السنة، حاولت الدول الخليجية منع هيمنة الشيعة على العراق بحجة أن هذا من شأنه أن يؤيد النفوذ الإيراني في المنطقة، وبدوره سيشكل تهديدًا للدول الخليجية[lv].

وهكذا أثارت الدول العربية مخاوفها فيما يتعلق بالنظام الفيدرالي في العراق الذي كان أحد المطالب الكردية الرئيسية. فخلال ذروة الصراع الطائفي بين الشيعة والسنة، فأن الدول العربية ومنها، المملكة العربية السعودية والأردن والعالم العربي السني رفض بشدة اقتراح (جو بايدن) لتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق واعتبرتها تهديدًا خطيرًا لمصالحهم الوطنية والقومية . الامر الذي أدى الى تغير في سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه منح الاكراد انفصالهم، وذلك خوفاً على مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي والمنطقة العربية عامة[lvi].

لم يقتصر الامر على ذلك، فقد كانت القوى العظمى مثل (الصين وروسيا) تتنافس مع بعضها البعض لفرض وتعزيز هيمنتها على النفط في العالم بشكل عام، وتحديدًا في الخليج العربي وبحر قزوين [lvii]. في هذا السياق، كانت من اولويات سياسة للولايات المتحدة في المنطقة هي الحفاظ على مصالحها من خلال تعزيز نظام إقليمي، يضمن تدفق النفط وبسعر معقول، وايضا لمواجهة إيران وطموحاتها في أن تصبح قوة إقليمية مهيمنة في الشرق الأوسط، لاسيما أن مازالت روسيا تدعم ايران[lviii]. أثر هذا التحول إلى حد ما على سياسة الولايات المتحدة تجاه إقليم كردستان العراق، ودفع الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه المطالب الكردية ورفض استقلالهم.

الانسحاب الامريكي من العراق 2011 والموقف الامريكي من استفتاء 2017

جاءت احداث (الربيع العربي) وانسحاب القوات الامريكية في العراق في عام 2011، مع توغل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق (داعش) عام 2014، لتضغط على الولايات المتحدة الامريكية وتعدل من سياستها تجاه إقليم كردستان العراق والعراق ايضاً [lix]. فقد شهد العراق للمدة من 2012 إلى 2015 تطورات متسارعة أثرت على العراق والمنطقة . على سبيل المثال، برزت قضية نائب رئيس الورزاء طارق الهاشمي وقضية وزير المالية رافع العيساوي، ومع الانسحاب الامريكي من العراق وتصاعدة وتيرة الصراع بين حكومة بغداد وحكومة الاقليم، إذ شدد مسعود البرزاني في كلمة له في معهد واشنطن في 10 نيسان 2012، من خلال دعوة قدمت له من قبل الولايات المتحدة الامريكية [lx]، حيث اشار إلى أن العامل الرئيس للأزمة السياسية وعدم الاستقرار في العراق هو احتكار السلطة من قبل رئيس الوزراء المالكي، فقد وصلت المواجهة على أعلى مستوى، خاصة عندما اقدمت كردستان بتصدير النفط رسميا عبر تركيا في ايار 2014، الامر الذي اثار حكومة المالكي فعمد الى حجب ميزانية حكومة إقليم كردستان [lxi]، في حين اكدت الولايات المتحدة الامريكية على رفضها لسياسة الاقليم بتصدير النفط والغاز الطبيعي دون موافقة الحكومة العراقية في بغداد، واكدت على ضرورة التوافق بين حكومتي بغداد والاقليم، ثم جاء سقوط الموصل وغيرها من المناطق العربية السنية في أيدي تنتظيم (داعش) في 9-10 حزيران 2014، ليمنح هذا الحدث الاكراد فرصة للتحرك نحو الاستقلال، وتشكيل دولتهم الخاصة[lxii].

منح توغل تنظيم داعش في العراق السيطرة على الغالبية العظمى من الأراضي في حزيران 2014، والذي تسبب في عواقب وخيمة على العراق ومصالح الولايات المتحدة في العراق والمنطقة، وبسبب هذه التطورات السريعة والخطيرة، سمحت الإدارة الأمريكية للبيشمركة الأكراد للسيطرة على معظمهم من المناطق المتنازع عليها بما في ذلك كركوك وعمتهم في ذلك، منعا لتمدد داعش إلى أكثر ما وصلت إليه . غير أن هذا الوضع الجديد لم يغير من موقف الولايات المتحدة تجاه موضوع استقلال الإقليم . والتطور الآخر الذي أقلق الولايات المتحدة والذي له علاقة بهذا الشأن، هو سيطرت القوى الشيعة على المناطق السنية المغتصبة من قبل داعش، وذلك من خلال قوات الجيش العراقي والحشد الشعبي [lxiii]، ودخول إيران كداعم لهذه الفصائل الشيعية المسلحة، وهذا ما ساعد على قلب طاولة توازن القوى بين كل من إيران والولايات المتحدة، بل وأضعف وجودها وتأثيرها في العراق، نوعا ما، وهذا ما صار يهدد وبشكل مباشر مصالح الولايات المتحدة في العراق والمنطقة، فضلا عن تلك التطورات، لا يمكن عزل الحرب في سوريا واليمن وتزايد المصالح الروسية والصينية والتركية في المنطقة، عن كونها تشكل تهديدا مضافا لمصالح الولايات المتحدة

في المنطقة، وعلى وفق ذلك نجد تغييرا ملحوضا في سياستها تجاه المطالب الكردية، غير أنها لم تبسط يدها، وإنما أعتمدة المرونة في تعاملها مع الاقليم، ومن دون منحهم وعدا بالاستقلال[lxiv].

وعلى وفق تلك التداعيات التي أفرزتها الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، عمد الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البارزاني في 25 أيلول 2017 الى اجراء عملية الاستفتاء الكردية التي شملت محافظات إقليم كردستان الثلاث: أربيل، والسليمانية، ودهوك، إلى جانب المناطق المتنازع عليها مع بغداد، تلك التي تشمل كركوك خاصة، ومناطق أخرى واسعة في كل من محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين، إلا ان المكون العربي التركماني في محافظة كركوك رفضوا الاستفتاء الذي جاء لصالح الانفصال بنسبة (92.73%)، كما تسبب الاستفتاء في أزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم، بعد أن رفضت سلطات الإقليم التراجع عنه، وتمسكت حكومة بغداد بموقفها الرافض له [lxv]. وسارعت الحكومة الاتحادية بعد الاستفتاء إلى اتخاذ إجراءات بحق الإقليم، ففي 26 أيلول 2017، طلبت حكومة بغداد من إقليم كردستان تسليم المطارات الموجودة فيه إلى الحكومة الاتحادية خلال مهلة ثلاثة أيام، تحت طائلة إغلاق الأجواء اعتبارا من يوم 29 أيلول 2017، ثم تبع ذلك ونشرها قوات للسيطرة على حقول النفط في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها مع كردستان العراق. وطالبت الإقليم بإلغاء كل ما يترتب على استفتاء الانفصال. ودعت حكومة بغداد أيضا إلى إلغاء نتائج الاستفتاء والدخول في حوار لحل المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد[lxvi].

أما فيما يتعلق بالموقف الاقليمي، فقد رفضت كلاً من ايران وتركيا الانفصال الكردي، ذلك لأنه سوف يشجع اكراد الدولتين على الانفصال ايضا، وصرحت الحكومة التركية، إن استفتاء تقرير المصير في إقليم كردستان العراق يمثل "قضية أمن قومي"، وإن بلادها "ستتخذ أي خطوات ضرورية بشأنه وفي يوم 19 أيلول دعا حزب الشعب الجمهوري التركي الحكومة التركية إلى التعامل بصلابة مع رغبة حكومة كردستان الانفصال عن العراق، ورفض الانفصال متهما وقوف اسرائيل وارء تحريك الاقليات الكردية في المنطقة[lxvii].

أما على صعيد الموقف الدولي، فقد اعترض أعضاء مجلس الأمن الدولي على أي محاولة لاستقلال كردستان عن العراق، معتبرين أن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تزعزع الاستقرار في الدولة العراقية وتشغلها عن حاربة داعش، وأصدر المجلس بيانًا قال فيه "أن الاستفتاء اتخذ في وقت لا تزال فيه العمليات الحربية مستمرة ضد تنظيم داعش، والتي تؤدي القوات الكردية فيها دورًا رئيسيًا، وأن أعضاء المجلس متمسكون بوحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه [lxviii]. وكانت روسيا وبريطانيا من بين القوى الدولية الرئيسية التي حثت حكومة إقليم كردستان على إعادة النظر في قرار الاستفتاء أو تأجيله. أما على صعيد الحكومة العراقية

وفي 20 تشرين الثاني 2017، أعلنت المحكمة العليا العراقية عدم قانونية استفتاء كردستان العراق . وبلا شك أن هذا القرار سيضع حدا للخلاف بين بغداد وأربيل بشأن الانفصال وغيرها من محاولات مشابهة[lxix].

الخاتمة

من خلال ما تقدم من نجد أن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اقليم كردستان كانت سياسة متوازنة نوعا ما، فقد سعت الى منح الاكراد مقاعد في الحكومة العراقية بهدف استخدامهم كورقة ضغط على الحكومة العراقية، وذلك سعياً منها في الحفاظ على مطامعها النفطية في العراق من الشمال الى الجنوب، وايجاد حلفاء لها ضد ايران والدولة المنافسة لمصالحها في منطقة الخليج العربي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، ففي الوقت الذي كانت فيه الادارة الامريكية تُشير الى حق الكرد في الانفصال وتقرير المصير، كانت تضع العراقيل لمنع ذلك الانفصال، متخذة من العوامل الداخلية والخارجية التي مر بها العراق خلال الفترة 2003–2017 ذريعة لمنع الاستقلال الكردي، فقد وجدت ان ايجاد دولة كردية سيفقدها الكثير من مصالحها في المنطقة والعراق، كما سيؤدي الى خسارتها لحلفائها الاقليميين الذين ساهموا في حرب 2003،ضد العراق الى جانب الولايات المتحدة الامريكية وبالاخص تركيا ودول الخليج العربي، لذا بمنحهم إدارة الاقليم، من دون حصولهم على الاستقلال التام، لاسيما تراجعها عدة مرات عن دعم الاستفتاء الكردي نحو الاستقلال.

والموقف الأميركي هذا، لا يمكن عزله عن الموقف الدولي، بشكل عام، وموقف حلفاء أميركا بشكل خاص، ففي الوقت الذي كان العديد من حلفاء اميركا يجدون، أن احتلال العراق كان خطأ جسيما، لايرغبون بالمرة أي تغيير على خريطة العراق السياسية والاجتماعية، وهذا ما لمسناه في قررات مجلس الأمن الدولي حيال هذه القضية الحساسة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أن الموقف الأميركي الممثل برفضهم لأي شكل من اشكال الإنفصال، كان أيضا متأثر بموقف دول الجوار للعراق، وعلى وجه التحديد الدول العربية، فضلا عن كل من إيران وتركيا.

وعلى وفق ما تم عرضه في هذه الدراسة، يجد الباحثان، أن مشروع أنفصال إقليم كردستان العراق ولدّ ميتاً، وأن من كان يقف وراءه، حقيقة لم يدرس بعناية الموقف الإقليمي والدولي من هذا الإنفصال أولاً، وأنهم لم يقرءوا بعناية وحيادية قدراتهم المادية والموضوعية تجاه مثل هكذا حدث تاريخي وخطير.

وعلى وفق هذه المسلمات التي ترتبت على مشروع الانفصال، يبدو أن أكراد العراق قد قتلوا وبأيديهم الحلم الكردي الذي عاشوا عليه منذ انهيار حكومة (مهاباد) في إيران. لذا يتوجب عليهم وعلى وفق المعطيات التي ترتبت على مشروع الانفصال أن يفكروا بطريقة أخرى للتعايش السلمي مع باقي مكونات المجتمع العراقي، ويعدوا أنفسهم جزءا مهما في بناء العراق والدفاع عن أمنه وسيادته وتقدمه، لا أن يكونوا ندا لتطلعاته المشروعة.

الهـــــوامش

(i) وهي الحرب التي حدثت نتيجة احتلال العراق لدولة الكويت عام 1990، وعلى اثر فرض على العراق حصارا اً دولياً حتى عام 2003حيث احتلت القوات المسلحة الأمريكية العراق بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار . احمد محمد شكر، صدام حسين : من القمة الى الهاوية، دار المحجة البيضاء، 2004، ص93.

(ii)- S. Hurst, Steven, The United States and Iraq since 1979; Hegemony, Oil and War (Edinburgh University Press, 2009), pp. 153-175

(iii) مجموعة من الهجمات التي شهدتها الولايات المتحدة في يوم الثلاثاء الموافق 11 ايلول 2001. تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها . الأهداف تمثلت في برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون). سقط نتيجة لهذه الأحداث 2973 ضحية 24 مفقودا، إضافة لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جراء استنشاق دخان الحرائق والأبخرة السامة . أمر وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بزيادة مستوى ديفكون إلى 3، كما أخذت الإحتياطات لزيادة المستوى لديفكون 2، لكن هذا لم يحدث . كما لم تفلح هذه الإحتياطات في صد هجمات الطائرات على البرجين ووُجهت انتقادات شديدة لمسؤوليها الأمنيين: ريا قحطان الحمداني، الاسلاموفبيا: جماعات الضغط الاسلامية في الولايات المتحدة الامريكية، (د.م)، 2011، ص233.

(iv) -I. Gendzier, 'Oil, Iraq and US foreign policy in the Middle East,' Situation Analysis vol.2, (2003), PP. 18-28.

(v) - Anderson and Stansfield, Crisis in Kirkuk: the ethnopolitics of conflict and compromise , PP. 96-97

(vi) - سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة من 2001 إلى 2009. وكان أيضا الحاكم السادس والأربعين لولاية تكساس في الفترة من 1995 إلى 2000. تخرج بوش من جامعة ييل في عام 1968 وكلية هارفرد للأعمال في عام 1975، وعمل في صناعة النفط .، اشترك لاحقا في ملكية فريق البيسبول تكساس رنجر قبل أن يفوز على آن ريتشاردز في انتخابات حكم ولاية تكساس عام 1994. انتخب بوش رئيسا في عام 2000 وحقق انتصارا متقاربا ومثيرا للجدل على منافسه الديمقراطي آل غور، ليصبح الرئيس الرابع الذي ينتخب وقد حصل على أصوات شعبية أقل من خصمه قاد حرب 2003 ضد العراق للمزيد ينظر : عبد الفتاح ياغي،الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة، دار المنهل، 2012، 165.

(vii) -Anderson and Stansfield, Op.Cit., PP. 96-97

(viii) -A. Rafaat, 'An Independent Kurdish State: Achievable or Merely a Kurdish Dream?' Journal of Social, Political and Economic Studies vol.32, no.3 (2007), PP. 280-286.

(ix) -G. E. Fuller, 'The Fate of the Kurds,' Foreign Affairs vol.72, no.2 (spring, 1993), PP. 108- 109

(x) -رئيس وزراء المملكة المتحدة من عام 1997 إلى عام 2007 درس القانون، وعمل في المحاماة في الفترة ما بين 1976 - 1983، وذلك لثلاث فترات رئاسية متتالية ليقتحم بعدها العمل السياسي مع حزب العمال ترقى في العمل السياسي تحت مظلة حزب العمال، وكان يمثل جيلا جديدا في الحزب، وقد تولى العديد من المناصب داخل البرلمان مثل الناطق باسم المعارضة للشؤون المالية، ونائب الناطق باسم المعارضة لشؤون التجارة، كما رأس حزب العمال البريطاني منذ عام 1994 ولغاية 2007. عندما تولى الحكم في 2 مايو 1997 لم يكن قد أكمل عامه الرابع والأربعين . شغل أيضاً عدة مناصب منها اللورد الأول للخزنة، ووزير الخدمة الشعبية، وعضو البرلمان البريطاني لمنطقة سيجفيلد في شمال شرق إنكلترا .: احمد ذكي، توني بلير، (د.م)، 2017، ص56.

([xi])-رئيس وزراء إسبانيا للفترة عام 1996 إلى عام 2004، ولد 1953 في العاصمة الإسبانية مدريد لأسرة ذات صلة قوية بالوسط الصحفي، فهو حفيد صحفي عمل في المجالين السياسي والدبلوماسي، درس أزنار الحقوق في جامعة كومبلوتينسي بمدريد وتخرج فيها 1975، وفي عام 1981 فاز في الانتخابات الإقليمية اصبح ممثلا لحزبه بإقليم قشتالة وليون ليصبح رئيسا للحكومة الإقليمية، بفوزه بالأغلبية البرلمانية المطلقة زاد ثقته بنفسه وجعله يصر على اتخاذ قرارات بالرغم من المعارضة الشعبية الهائلة لها في الشارع، وأبرزها قرار المشاركة في تحالف الحرب على العراق (2003) الذي تزعمه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن ورئيس الحكومة البريطانية آنذاك توني بلير خسر الانتخابات عام 2004.للمزيد يراجع : مي قناوي علي، الاسباب الاستراتيجية لغزو العراق، المكتب العربي للمعارف ، 2014، 122-126.

([xii]) - R. Singh (ed.), Neo-conservatism; Theory and Practice (London: Routledge, 2009).PP.32-46.

(xiii)- L. D. Anderson and G. R. V. Stansfield, Crisis in Kirkuk: the ethnopolitics of conflict and compromise (Philadelphia: University of Pennsylvania Press Philadelphia, 2009), P.92 ; Ala Jabar Mohammed, The Politics of Iraqi Kurdistan: Towards Federalism or Secession, esis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Government at the University of Canberra, Australian Capital Territory, Australia, 2013, P.117.

(xiv) - جنرال أمريكي متقاعد، عين من قبل الحكومة الأمريكية ليكون الحاكم المؤقت في العراق بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ممى أدى إلى سقوط نظام صدام حسين وتدمير الدولة العراقية وحل الجيش والشرطة ونظام الامن:

Jillian Schwedler and Deborah Gerner, eds., Understanding the Contemporary: Middle East (Lynne Rienner Publishers, Inc., 2008),PP 248–251

(xv) -ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار 2003، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الإحتلال . وتشكل مجلس الحكم في 12 تموز/ 2003 م، بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وامتدت فترة الصلاحيات المحدودة لمجلس الحكم من 12 تموز 2003 م ولغاية 1 حزيران 2004 م، حيث تم حل المجلس ليحل محله الحكومة العراقية المؤقتة . وكان مجلس الحكم يتألف من ممثلين عن أحزاب . واعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق في الأول من حزيران / عام 2004 م، إلا أن السلطة الحقيقية كانت بيد قوات الإحتلال الأمريكية : بول بريمر،عام قضية في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، بيروت – لبنان، 2006،ص361.:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages

(xvi) -سياسي امريكي، ولد عام 1941 انضم إلى السلك الدبلوماسي عام 1966، حيث كان مسؤولا سياسيا، واقتصاديا وتجاريا في سفارتي بلاده في أفغانستان ومالاوي. الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان، بريمر سفيرا لبلاده في هولندا لمدة ثلاث سنوات منذ 1983. كان مسؤولا عن تطوير وتنفيذ السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب التي تتبعها الولايات المتحدة . كما كان كبير مستشاري الرئيس ووزير الخارجية الأمريكيين بشأن الإرهاب في الأعوام الثلاثة التالية. ، عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيسا للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في 6 ايار 2003. : راشد مزاحم الغريري، تطور العلاقات العراقية الامريكية، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2013، ص60.

(xvii)-Richard Mccutcheon, B.A., The US/UK - Iraq WAR, 1991-2003: How A Process Model Of Violence Illuminates War, A Thesis Submitted to the School of Graduate Studies In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy,

McMaster University,2009, P.130.; E. Drew, 'The Neocons in Power,' New York Review of Books vol.50, no.10 (2003),P.65.

(xviii) -Feike Fliervoet, Fighting for Kurdistan Assessing the nature and functions of the Peshmerga in Iraq, CRU Report , Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael', March 2018,P.15.;Ala Jabar Mohammed, Op.Cit. P.118.

(xix) - Walter Posch, Kurdistan And Iis Reeerendum, National Defence Academy, Vienna, 2017, P. 1; Ala Jabar Mohammed, Op.Cit. P.121.

(xx) -M. M. Gunter, 'The Permanent and New Realities Facing the Kurdistan Regional Government : Options and Prospects[' Journal of Muslim Minority Affairs vol.28, no.2 (2008), P. 240.

([xxi])- مسعود مصطفى بارزاني : رئيس إقليم كردستان العراق ولد بارزاني في مدينة مهاباد في إيران في 1946، تزامنت ولادته مع يوم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وإقامة الكيان السياسي الكردي الجديد أي جمهورية مهاباد في إيران التي لم تدم سوى مدة قصيرة من الزمن، وبعد إنهيار جمهورية مهاباد في عام 1947، أضطرت عائلة مسعود بارزاني مع مجموعة من بيشمركة الكرد وعوائلهم للرجوع إلى كردستان العراق، تولى الحكم عام 2005 إلى أن انتهاء فترة ولايته 2017: للمزيد ماريانا خارواكي، الكرد والسياسة الخارجية الامريكية العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ 1945، المنهل، 2013، ص469-470.

(xxii) - M. Rubin, 'The Arafat Mode' The Middle East Forum (12 September 2005

(xxiii) - Rafaat,Op.Cit.PP.97-80.; Ala Jabar Mohammed, Op.Cit. P.119;G. Nasri and A. Salimi, 'The Politics of Kirkuk: Policy Implication for Iran,' P. 87

(xxiv) -J. Qadir, qazaya kurdiya moasera, kirkuk-Anfal- al-kurd we Trkya (Erbil: Dar Aras lel- tabaat we alnesher, 2006) PP. 11-118.

(xxv)- N. Talabani, mentaqet kirkuk wa mohawelat taqir waqeoha al-qawmi, 3rd ed. (Erbil: manshorat Aras, 2004), PP. 33-81 .; J. Qadir, qazaya kurdiya moasera, Op.Cit, P. 118

(xxvi) -سياسي عراقي ولد عام 1950، بدأ حياته السياسية بصفتة معارض عراقي شيعي في زمن صدام حسين في أواخر السبعينييات , فر من حكم الإعدام إلى سوريا وفي سنة 1982 انتقل إلى إيران ثم عاد إلى سوريا بسبب خلافات, وخلال فترة عملة في الخارج , أصبح أحد كبار قادة حزب الدعوة الإسلامية ,قام بتنسيق أنشطة مناهضة لـ صدام حسين وأقاموا علاقات مع مسؤوليين إيرانيين الذين سعوا في الإطاحة بصدام حسين و تعاون المالكي مع الولايات المتحدة وقوات التحالف في العراق ـ نجح المالكي والحكومة الانتقالية العراقية في أداء اليمين الدستوري 20 أيار/ 2006 ولقد تولى منصب رئيس الوزراء خلال ولايتين وفي ولاية ثانية وتولى وزارة الداخلية بالوكالة ووزارة الدفاع أيضا والأمن الوطني، تسلم منصب نائب رئيس الجمهورية السابق ايلول 2014 حتى اب 2015، للمزيد: شفيق عيد الرزاق السامرائي، نوري المالكي 2006-2014 سنوات الفشل والفساد الاداري والمالي، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2015،؛

https://arabic.rt.com/tags/maliki/

(xxvii) - K. Katzman. Iraq: Politics, Governance, and Human Rights, CRS Report for Congress. (Order Code RS21968). (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 6 January 2014), P. 4;R. Singh (ed.), Op,Cit.PP.32-46

(xxviii) -J. Dargin, 'Securing the Peace: The Battle over Ethnicity and Energy in Modern Iraq,' Oil, Gas & Energy Law Journal (OGEL) vol.7, no.1 (2009), P.7.

(xxix) - L. Hanauer et al., Managing Arab-Kurd Tensions in Northern Iraq After

the Withdrawal of US Troops (Rand National Defense Research Inst, Santa Monica, 2011) P. 7-9; United Nations, Security Council, Resolution 1790 (2007) Adopted by the Security Council at its 5808th meeting, on 18 December 2007 . P3.

(xxx) - G. Stansfield, 'The Unravelling of the post-First World War State System? the Kurdistan Region of Iraq and the Transformation of the Middle East', International Affairs, 89 (2013), PP. 259-282.

(xxxi)-Anderson and Stansfield, 'avoiding ethnic conflict in Iraq: Some lessons from the Åland Islands, P.221.-

(xxxii) - M. Charountaki, The Kurds and US foreign policy : international relations in the Middle East since 1945 , P.77

(xxxiii) -J. Dumbrell and D. M. Barrett, The making of U.S. foreign policy (Manchester : Manchester University Press, 1997),. P. 116

(xxxiv)-J. Dargin, Op.Cit.PP.7-9.; L.Hanauer et al., Op.Cit, P.6.

(xxxv) -U.S. Department of State, Strategic Framework Agreement for a Relationship of Friendship and Cooperation between the United States of America and the Republic of Iraq (17 November2008). http://www.state.gov/documents/organization/122076.pdf >[accessed 10

(xxxvi)- Agreement Between the United States of America and the Republic of Iraq On the Withdrawal of United States Forces from Iraq and the Organization of Their Activities during Their Temporary Presence in Iraq , https://www.state.gov/documents/organization/122074.pdf; U.S. Department of State, Security Agreement between Iraq and the United States of America, (17 November 2008). http://www.state.gov/documents/organization/122074.pdf.

(xxxvii) - S. Wolff, 'Governing (in) Kirkuk: resolving the status of a disputed territory in post-American Iraq ', International Affairs vol.86, no.6 (2010),PP.1361-1379, PP. 1375-1376.

(xxxviii) -P. W. Galbraith, The end of Iraq: How American incompetence created a war without end , (Simonand Schuster. com, 2006), PP. 2235-4833;Hanauer et al., Op.Cit,P.6.

(xxxix)-M. M. Gunter, 'Kurdish-Arab Tensions and Irbil-Baghdad Relations,' The Jamestown Foundation , Terrorism Monitor vol.8, no.12 (2010), PP.1623-1635. -

(xl) - Stansfield, 'The unravelling of the post-First World War state system? The Kurdistan Region of Iraq and the transformation of the Middle East', P.265.

(xli) - Akbarzadeh, America's Challenges in the Greater Middle East : The Obama Administration's Policies (New York: Palgrave Macmillan Ltd, 2011).P.19.

(xlii) -A. H. Cordesman and J. Ramos, Sadr and the Mahdi Army: 'evolution, capabilities, and a new direction', Center for Strategic and International Studies vol.4 (2008), PP. 1-30.

(xliii) -G. R. V. Stansfield, 'Chapter 7: The Kurdish Dilemma: The Golden Era Threatened ', The Adelphi Papers vol.43, no.354 (01/01; 2013/08, 2003), pp. 131-148 s ,' ; M. M. Gunter, 'Kurdish Future in a Post-Saddam Iraq,' Journal of Muslim Minority Affairs vol.23 , no.1 (2003), P. 11.

(xliv) - G. Stansfield, and L. Anderson , 'Kurds in Iraq: The Struggle between Baghdad and Erbil', Middle East Policy, 16 (2009), PP. 134-145; M. Knights, 'the Long Haul: Rebooting US Security Cooperation in Iraq,' the (Washington Institute for Near East Policy) (2015), PP.1-74.

(xlv) -D. Stokes, 'The War Gamble: Understanding US Interests in Iraq,' Globalizations vol.6, no.1 (2009) ,pp. 107-112.

(xlvi) - G. Ó. Tuathail,'A Conversation with Peter Galbraith about Iraq and State Building,' Geopolitics vol.10, no.1 (2005), pp. 167-183, P.173.

(xlvii) - K. Katzman, Iraq: Politics, Governance, and Human Rights,(New Yor; 2011), PP. 1.37-138.

(xlviii) -G. Stansfield, Op.Cit. PP. 259-282, ; Akbarzadeh, Op. Cit, PP.20-22.

(xlix) -F. Wehrey et al., The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War, Rand Corporation, 2010 ,(P.21

(l) - K. Neilson, 'A Line in the Sand: Britain, France, and the Struggle that Shaped the Middle East' (review ',(Mediterranean Quarterly vol.23, no.3 (2012), PP. 119-122.

(li) -A.H. Cordesman and K. Sam, 'Iraq after US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability'. (Centre for Strategic and International Studies, 2012), P. 35.; Hiwa Majid Khalil, Op. Cit.P.199.

(lii) -A. Gül, 'Turkey: Vital Ally in the Cause of Long-Term Stability,' American Foreign Policy Interests vol.29, no.3 (2007), PP. 175-181; Hiwa Majid Khalil, The Obstacles to Political Development in the Kurdistan Region 1992-2014, A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, School of Social Sciences College of Business, Law, Education and Social Sciences Bangor University, 2016. P.190.

(liii) -H. M. Jackson, 'Overview Of united States Of America' national Security Strategy 2009 ,' University of Washington, 2009, PP. 20-22

(liv) -E. P. Joseph and M. E. O'Hanlon, 'The Case for Soft Partition in Iraq' The Saban Centre at Brooking Institution vol.12 (June 2007), pp.1-41

(lv) -P. Edward. Joseph and M.E. O'Hanlon., 'The Case for Soft Partition in Iraq', (The Saban Centre at Brooking Institution, 12 (2007).PP.1-41

(lvi)- S. A. Yetiv, and Lu, C., 'China, global energy, and the Middle East' The Middle East Journal (2007), PP. 199-218.

(lvii) - P. Edward. Joseph and M.E. O'Hanlon., , Op.Cit.P.44. ; S. A. Yetiv, and Lu, C., 'China, Op.Cit.P.218.

(lviii) - K. Katzman, Iran's activities and influence in Iraq (CRS Report for Congress) (Washington : Federation of American Scientists, December 2007), PP.1-6.; M. Kaim., Great Powers and Regional Orders: The United States and the Persian Gulf (New York :Ashgate, 2008), PP. 1-11.

(lix) -M. M. Gunter, 'The Permanent and New Realities Facing the Kurdistan Regional Government : Options and Prospects,' Journal of Muslim Minority Affairs vol.28, no.2 (2008), PP. 237-249.; J. Davis, Professor, The Arab Spring and Arab Thaw: Unfinished Revolutions and the Quest for Democracy, Newition edn (GB: Ashgate Publishing Ltd, 2013).

(lx) -M. Barzani, Iraqi Kurdistan as U.S. Ally and Partner in the Middle East , (Washington Institute for Near East Policy, April 10, 2012) http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqikurdistan-as-u.s.-ally-and-partner-in-the-middle-east.

(lxi) -P. Kenneth M and B. Daniel l, Things Fall Apart: Containing the Spillover from an Iraqi Civil War . Brookings Institution Press, 2007, P. 42.

(lxii) - Bill Park, Turkey–Kurdish Regional Government relations after the US withdrawal from Iraq(Carlisle, PA: Strategic Study Institute, 2014), PP. 14–15

(lxiii) -S. Zulal, 'Survival strategies and diplomatic tools: the Kurdistan region's foreign policy outlook ',Insight Turkey vol.14, no.3 (2012), PP. 141-158

(lxiv) - P. Kenneth M and B. Daniel l,Op.Cit.P.44.

(lxv) - Saad Babri, (2017): Why Kurdish referendum is unlikely to end Iraqi minorities' dilemma. http://english.alarabiya.net/en/perspective/features/2017/09/26/Why-Kurdish-referendum-is-unlikely-to-end-Iraqi-minorities-dilemma.html

(lxvi)- S. Zulal, 'Survival strategies and diplomatic tool, Op.CitP.158. -

(lxvii) - Walter Posch, "Fellow Aryans and Muslim Brothers: Iranian narratives on the Kurds," Gareth Stansfield and Mohammad Shareef (editors), The Kurdish Question Revisited, London 2017, PP. 331-354,.

(lxviii)- Faiza AL.Musawai, Saudi Arab Profile 2017-2018 ,Bukupedia 2017, P55-57.

(lxix)- Otenia Temitayo,2017 Iraqi Kurdistan's Referendum for Independence: Causes and Impact, Humanities and Social Sciences , Volume 6, Issue 2, March 2018, P: 59-67 Received: Dec. 19, 2017; Accepted: Jan. 20, 2018.